تسيطر عليها الدول العربية»[٢٦].

ومع بداية العام ١٩٦٦، بدأت أنباء الصدامات بين العاصفة وكل من لبنان والأردن تتوارد. فقد أعلنت وزارة الدفاع اللبنانية يوم ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ بياناً أعلنت فيه مقتل جلال كعوش اثر محاولته الفرار من المستشفى الذي أودع فيه بعد أن تم اعتقاله وعدد من زملائه الفدائيين[٢٧]. غير أن فتح أعلنت، في بيان خاص في اليوم التالي، أن كعوش «قتل على يد رجال المخابرات في احدى الدول العربية» اضافة الى استمرار اعتقال رفاقه من الفدائيين[٢٨]. ووسط الاستياء الذي عمّ أوساطاً شعبية واسعة وأدى الى تظاهرات احتجاج، اهتز لها لبنان، أعلنت قيادة الجيش اللبناني، في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، أن ما يقوم به لبنان انما يقوم به التزاماً منه بأوامر «القيادة العربية الموحدة» المتعلقة بمنع العمل الفدائي[٢٩]. وقد أكد وصفي التل، رئيس وزراء الأردن، في مؤتمره الصحافي الذي عقد، يوم ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، الأخبار المتعلقة بموقف «القيادة العربية الموحدة» من العمل الفدائي، بعد أن كانت الصدامات بين الفدائيين من جهة، والجيش اللبناني والجيش الأردني من جهة ثانية، قد تكررت وترافقت مع حركة اعتقالات في صفوف الفدائيين وأنصارهم[٣٠].

استمرت العلاقات المتوترة بين فتح والسلطتين الأردنية واللبنانية على امتداد العام ١٩٦٦ وتخطته لتشمل العام ١٩٦٧. فقد تميزت الفترة ما بين كانون ثاني (يناير) وأيار (مايو) ١٩٦٧ بازدياد الاتهامات المتبادلة والصدامات المسلحة والاعتقالات. وبات واضحاً ان العلاقات بين الطرفين اصبحت مليئة باحتمالات التأزم الأوسع وبخاصة بعد أن نمت موجة التأييد للعمل الفدائي في وسط الشعب الفلسطيني وبين جماهير الأمة العربية وبعد أن أعلنت سوريا، وهي الدولة الوسيطة بين الأردن ولبنان، تأييدها ودعمها غير المحدود لذلك العمل[٣١].

(هـ) ــ الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية:

بدأت الأزمة عشية مؤتمر القمة العربي الثالث؛ وذلك عندما أذاع السيد أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من اذاعة «صوت فلسطين» بياناً بتاريخ ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ أعلن فيه أن الأردن يمانع، بلا مبرر، في تجنيد فلسطيني الضفة الغربية وفي تدريبهم وتزويدهم بالسلاح كما يمانع في دخول قوات عربية إليه[٣٢].

ثم جاء الرد الأردني على اتهامات الشقيري في خطاب ألقاه الملك حسين أمام النواب والأعيان الذين دعوا للاجتماع به في قصره في ٤ تشرين الأول (أكتوبر). ومما قاله الملك أن لا فرق «بين أردني شرقي وأردني غربي» وأنه لن يسمح بتفتيت «البناء الواحد وتمزيق الكيان الواحد» وأنه لا تنظيم الا من خلال الأردن ولا تجنيد «من غير صفوف قواته المسلحة» وأن القوات العربية سيسمح لها بدخول الأردن عندما يأتي الوقت المناسب لذلك[٣٣].

وأعقب ذلك خطابات وحملات متبادلة دارت معظمها حول مسألة تجنيد فلسطينيي الأردن وتسليحهم. وبعد أقل من أسبوعين، وصل الشقيري الى عمان في حين توقفت